

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

حقوق المرأة في العمل بين قانون العمل الفلسطيني ومطالب الجمعيات  
النسوية المتعلقة بالعمل من وجهة نظر الإسلام

كاملة خليل محمد سليمان

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440هـ - 2018م

حقوق المرأة في العمل بين قانون العمل الفلسطيني ومطالب الجمعيات  
النسوية المتعلقة بالعمل من وجهة نظر الإسلام

إعداد

كاملة خليل محمد سليمان

بكالوريوس شريعة من جامعة الخليل / فلسطين

إشراف: أ. د. مشهور الحبازي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية

المعاصرة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

جامعة القدس

1440هـ / 2018م



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دراسات اسلامية معاصرة

إجازة رسالة

حقوق المرأة في العمل: بين قانون العمل الفلسطيني ومطالب الجمعيات  
النسوية المتعلقة بالعمل من وجهة نظر الإسلام

اسم الطالب: كاملة خليل محمد سليمان

الرقم الجامعي: 21320316

المشرف: أ. د. مشهور الحبازي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 22 / 12 / 2018 م، من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة  
أسماؤهم وتوافقهم، وهم:

التوقيع: .....

1- أ. د. مشهور الحبازي / مشرفاً ورئيساً

التوقيع: .....

2- د. صلاح الدين وتد / ممتحناً داخلياً

التوقيع: .....

3- د. شفيق عياش / ممتحناً خارجياً.

1440هـ / 2018م

## الإهداء

إلى روح أبي العزيز، رحمه الله رحمة واسعة.

إلى الوالدة العزيزة أطل الله في عمرها.

إلى زوجي وبناتي الأعزاء.

إلى إخواني وأخواتي

إلى صديقاتي ورفيقات دربي

إلى أساتذتي في برنامج الدراسات الإسلامية المعاصرة في جامعة القدس

بارك الله فيكم، ونفعنا الله بعلمكم.

أهدي هذا الجهد المتواضع.

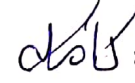
الباحثة

كاملة سليمان

## إقرار

أقر أنا مُعدّ الرسالة بأنها أُعدت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة، أو أيّ جزءٍ منها، لم يقدم لنيل درجةٍ عليا لأيّ جامعةٍ أو معهدٍ آخر.

كاملة خليل محمد سليمان

التوقيع: 

التاريخ: 2018 /12 /22

## الشكر والتقدير

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، الذي أنعم عليّ، ووفّقني على إتمام هذه الرسالة، والصلاة والسلام على خير الأنام، محمد بن عبد الله، وعلى آله، وصحبه الكرام أجمعين.

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور " مشهور الحبازي "، الداعم لي في رسالتي، الذي كان لي الشرف في تكريمه بالإشراف على هذه الرسالة، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني، وزوّدني بالمعلومات، التي أثرت الرسالة سواء أكان ذلك من خلال الاستشارة أم المقابلات، سائلة المولى، عزّ وجلّ أن يجزيهم خير الجزاء.

## المُلخَص

تناولت هذه الدراسة نشأة المنظمات الأهلية في دولة فلسطين، وعوامل ظهورها وأهدافها، ثم أوضحت الدراسة واقع المنظمات الأهلية في فلسطين منذ تأسيسها باسم وزارة المنظمات الأهلية انتهاءً بتحولها إلى المنظمات الأهلية.

ولقد شهد العقدين الأخيرين من القرن الحالي، ازدياد الجمعيات النسوية العاملة في المحافظات الشمالية من فلسطين (الضفة الغربية) ، وتتوّع مجالات عملها، وزيادة مطالبها في موضوع حقوق المرأة، وذلك على الرّغم من وجود قانون العمل الفلسطينيّ، الذي يضمّ بنوداً تضمنت حقوق المرأة ، لذلك تتناول هذه الدراسة " حقوق المرأة في العمل: بين قانون العمل الفلسطيني ومطالب الجمعيات النسوية المتعلّقة بالعمل من وجهة نظر الإسلام "، مناقشة طبيعة الحقوق العمالية التي تطالب بفرضها، أو تعديلها، أو حذفها الجمعيات النسوية غير الحكومية العاملة في المحافظات الشمالية من دولة فلسطين، ومدى ملاءمتها للشريعة الإسلاميّة، وذلك في الحقبة الممتدّة ما بين سنة ( 1994م إلى سنة 2015 م).

والذي دفعني إلى اختيار هذا الموضوع : كثرة الجمعيات النسوية العاملة في هذا المجال، وعدم معرفة كثير من النساء في فلسطين بطبيعة حقوقهن سواء أكانت موجودة في قانون العمل الفلسطيني، أم التي تطالب بها الجمعيات النسوية، ومعرفة مدى ملاءمة الحقوق العمالية التي تُحدّدها قوانين السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تُطالب بها الجمعيات النسوية للشرع الإسلامي.

وتكمن مشكلة الدراسة في أنّ كثيراً من النساء العاملات لا يعرفن ما هي حقوقهن، مما يؤدي إلى استغلالهن من أصحاب العمل؛ لهذا أردت الوقوف على معرفة بنود العمل الفلسطيني الخاص بالنساء، ومعرفة حقيقة مطالب الجمعيات النسوية فيما يتعلق بتلك الحقوق وموقف الإسلام من ذلك كله.

وقد اعتمدت في إعداد هذه الدراسة على ثلاثة مناهج هي: التاريخي، والوصفي، والتحليلي.

وأوصت الدراسة بضرورة مراعاة الشريعة الإسلامية، وثقافة المجتمع في تقديم الأفكار، والتعديلات التي تطالب بها الجمعيات النسوية

**Title : Women's Rights at Work: Between the Palestinian labor law and the demands of women's associations related to work from the point of view of Islam**

**Prepared by : Kamleh Khalil Mohammed Suleiman**

**Subervisor : prof. Mshor Habazi**

**Abstract**

This study examined the emergence of NGOs in the State of Palestine, and the factors of their emergence and objectives. The study also revealed the reality of NGOs in Palestine since its establishment on behalf of the Ministry of NGOs ending their transformation into NGOs .

The last two decades of the present century saw the increase in the number of women's associations operating in the northern governorates of Palestine, the diversity of their fields of work, and the increase in their demands on women's rights, despite the existence of the Palestinian labor law, This study deals with the "rights of women in employment: between the Palestinian labor law and the demands of women's associations related to work from the point of view of Islam." Discussing the nature of labor rights that require the imposition, amendment or deletion of women's non-governmental organizations operating in the northern governorates of the state Palestine, and its suitability to Islamic law, in the period between the years (1994 to 2015)..

And the fact that many women in Palestine are not aware of the nature of their rights, whether they exist in the Palestinian labor law or that are demanded by women's associations, and to know the appropriateness of labor rights, as defined by the laws of the Palestinian National Authority , Which is claimed by women's associations of Islamic law.

The problem of the study is that many working women do not know what their rights are, which leads to their exploitation by employers. I wanted to know the terms of the Palestinian work on women and to know the truth about the demands of women's associations regarding these rights and the position of Islam.Finally, in the fourth chapter of the study, the position of Islam on the work of women, CEDAW,

And the demands of women's associations

The preparation of this study was based on three approaches: historical, descriptive, and analytical.

The study recommended the need to observe Islamic law, and the culture of society in providing ideas, and amendments demanded by women's associatio



## المقدمة

إنّ الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف خلق الله أجمعين سيدنا محمد، صلّى الله عليه وسلّم، وعلى آله وأصحابه الغرّ الميامين إلى يوم الدين، وبعد:

فيلاحظ الدارس خلال العقدين الأخيرين من القرن الحالي، ازدياد الجمعيات النسوية العاملة في المحافظات الشمالية من فلسطين (الضفة الغربية) ، وتتوّع مجالات عملها، وزيادة مطالبها في موضوع حقوق المرأة، وذلك على الرّغم من وجود قانون العمل الفلسطينيّ، الذي يضمّ بنوداً تضمنت حقوق المرأة ، لذلك تتناول هذه الدراسة " حقوق المرأة في العمل: بين قانون العمل الفلسطيني ومطالب الجمعيات النسوية المتعلّقة بالعمل من وجهة نظر الإسلام "، مناقشة طبيعة الحقوق العمالية التي تطالب بفرضها، أو تعديلها، أو حذفها الجمعيات النسوية غير الحكومية العاملة في المحافظات الشمالية من دولة فلسطين، ومدى ملاءمتها للشريعة الإسلاميّة، وذلك في الحقبة الممتدّة ما بين سنة ( 1994م إلى سنة 2015 م).

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع ودراسته أسباب عديدة، أهمها:

- 1- كثرة الجمعيات النسوية العاملة في هذا المجال.
- 2- عدم معرفة كثير من النّساء في فلسطين بطبيعة حقوقهن سواء أكانت موجودة في قانون العمل الفلسطيني، أم التي تطالب بها الجمعيات النسوية.
- 3- معرفة مدى ملاءمة الحقوق العمالية التي تُحدّدها قوانين السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تُطالب بها الجمعيات النسوية للشرع الإسلامي.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من:

- 1- جهل كثير من النّساء العاملات ما لهن من حقوق وما عليهن من واجبات ما يؤدي إلى استغلالهن من أصحاب العمل.
- 2- إن معرفة المرأة العاملة حقوقها في العمل يحدّ من إشكاليات العمل.

3- معرفة مدى موافقة مطالب الجمعيات النسوية فيما يتعلق بحقوق المرأة للشريعة الإسلامية.

4- اطلاع المجتمع الفلسطيني على الوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية لعام (2010 م)، ومقارنة ذلك بالقوانين الفلسطينية النافذة، وموقف الإسلام منها.

5- تقديم توصيات تؤدي إلى منح المرأة حقوقها بما يوافق الشريعة الإسلامية.

### مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن كثيرًا من النساء العاملات لا يعرفن ما هي حقوقهن في العمل، مما يؤدي إلى استغلالهن من أصحاب العمل؛ لهذا أردت الوقوف على معرفة بنود قانون العمل الفلسطيني الخاص بالنساء، ومعرفة حقيقة مطالب الجمعيات النسوية فيما يتعلق بتلك الحقوق، وموقف الإسلام من ذلك كله.

### أهداف الدراسة :

1- معرفة حقوق المرأة الفلسطينية في العمل وفق قانون العمل الفلسطيني.

2- معرفة حقيقة مطالب الجمعيات النسوية لحقوق المرأة في العمل.

3- معرفة مدى اتفاق مطالب الجمعيات النسوية المتعلقة بحقوق المرأة مع الشريعة الإسلامية.

4- منع الاستغلال الواقع على المرأة بسبب جهلها لحقوقها.

5- تحسين أداء المرأة العاملة.

### أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن أسئلة كثيرة تدور حول حقوق المرأة في العمل ومطالب الجمعيات

النسوية في هذا المجال، ومن هذه الأسئلة:

1- ما حقوق المرأة التي تضمنها قانون العمل الفلسطيني المعمول به في فلسطين؟

2- ما الجمعيات النسوية المعنية بحقوق العمل للمرأة؟

3- ما مطالب الجمعيات النسوية المتعلقة بحقوق المرأة؟

3- ما التعديلات التي تطالب بها الجمعيات النسوية فيما يتعلق بقانون العمل الفلسطيني الخاص  
بالمرأة؟

4- ما الأسباب التي دعت الجمعيات النسوية للمطالبة بتعديل أو إلغاء أو تشريع قوانين عمل المرأة  
الفلسطينية؟

5- ما مدى مواءمة مطالب الجمعيات النسوية لتعاليم الشريعة الإسلامية؟

6- ما الآثار السلبية المترتبة على جهل المرأة بحقوقها في العمل؟

7- ما النتائج الإيجابية المترتبة على معرفة المرأة بحقوقها في العمل؟

8- ما الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان إنصاف المرأة وإعطائها حقوقها؟

#### الدراسات السابقة:

لم أجد - على حد اطلاعي - مَنْ تناول هذا الموضوع، في دراسات مستقلة، وبالكيفية التي تسعى إليها هذه الدراسة، بل وجدت مَنْ ذكر بعضها، ولم يفردها ببحث مستقل حسب ما هو مأمول، وقد وجدت دراسات عديدة تناولت هذا الموضوع من جوانب مختلفة، ويمكن الاستفادة منها في مختلف فصول الدراسة، وأهمها:

1- دراسة بعنوان: " تطور الفكر النسوي في قطاع غزة والضفة الغربية " تأليف أسماء جهاد إسماعيل، وهي رسالة ماجستير، قدّمت في كلية الآداب بالجامعة الإسلامية في غزة سنة (1437هـ - 2015 م).

تناولت هذه الدراسة متابعة التطور الذي حدث على الفكر النسوي خلال خمسة عشر عامًا، وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج منها:

1- المطالبة بحقوق المرأة الفلسطينية، عبر جعل الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية المرجع لتلك المطالب والحقوق، وليس الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية الغربية، وأنّ الدين أقرب إلى الناس؛ ذكوراً وإناثاً، وأكثر إقناعاً، وتأثيراً عليهم.

2-ازداد عدد المؤسسات النسوية في فلسطين بشكل كبير وواضح، ولم يرافق ذلك الازدياد تغيير فعلي ملاحظ وملحوس في حياة النساء الفلسطينيات الفقيرات، والمعنفات، والمهمّشات فعلياً في المجتمع الفلسطيني.

3- تعمل المؤسسات النسوية ضمن مجموعة من البرامج، والأنشطة، والتدريبات المتشابهة والمتكررة، وعبر مجموعة من الأهداف المحدودة.

ويفهم من هذه الدراسة بأنّه على الرغم من ازدياد الجمعيات النسوية، لم يحصل تغيير على مسار حياة النساء الفقيرات والمعنفات.

2- دراسة بعنوان " دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية " تأليف سمية سميح عام، دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية.

تناولت هذه الدراسة دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي، وذلك بدراسة أهم الجوانب التي تساعدها على المشاركة في رسم السياسات والخطط الاستراتيجية التي تستند عليها رؤاها المستقبلية، ومرجعيتها، وفئاتها المستهدفة، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج ومنها:

1- بعد اتفاق أوصلو اتجهت معظم المؤسسات النسوية إلى تعديل أهدافها بما يتناسب والمتغيرات في الجوانب السياسية، وأهم ما يميز هذا التغيير تضمين أهداف تنموية تعكس رؤية تنموية لدور المرأة، وبدأت هذه المؤسسات تركّز في عملها على الجوانب التنموية، وكذلك تدريب، وتأهيل النساء للمشاركة في التنمية الشاملة، فقد أصبحت رؤية المراكز النسوية أكثر، وضوحاً للقضايا المهمة، والحساسة التي تخصّ المرأة.

2- عدم وجود رؤية واضحة لعمل المؤسسات النسوية، حيث لم تكن أهدافها منطلقة من حاجة الفئات المستهدفة، وإنما عكست طموحات، ورغبات المؤسسات النسوية في الخروج من العمل التقليدي.

3- يعتبر التنسيق الفعال والتعاون بين المؤسسات النسوية من الأمور التي تساعد على المشاركة في التنمية، وبخاصة إذا عملت تلك المؤسسات مجتمعة، وبالتعاون مع بعضها ضمن أهداف ورؤية، وخطط تنموية واضحة، ومتفق عليها من قبل الجميع.

4- يعود ضعف أو غياب مشاركة النساء في الخطط التنموية إلى عدم وجود خطة تنموية شاملة وتقدمية، سواء أكان ذلك على صعيد الحكومة، أم صعيد الحركة النسوية، إضافة إلى عدم وجود خطاب نسوي تقدمي موحّد، وعدم توافر مرجعية واحدة جامعة، ومظلة حقيقية تعكس أولويات النساء وهمومهنّ. وأنّ المؤسسات النسوية لم توحد صفوفها بوضع استراتيجية موحّدة تشارك فيها جميع المؤسسات، بعيدة عن الفئوية والحزبية.

5- استطاعت المؤسسات النسوية من خلال برامجها وأنشطتها، دمج المرأة وإشراكها في الحياة العامة، وذلك بوصول عدد من النساء إلى مواقع صنع القرار في المجالس المحلية والمجلس التشريعي، بتحقيق " الكوتا " (1) النسائية.

6- أظهرت الدراسة حاجة المؤسسات النسوية إلى التدريب في مجالات عديدة، وهذا يدل على وعي المؤسسات للضعف الذي يعتري كادرها، وتسعى جاهدة لتطويره.

7- تعتبر برامج التوعية والتنقيف، والتمكين، والتعبئة والتأثير من أهم البرامج المستقبلية، لتجاوز عقبات المؤسسات النسوية في المشاركة في رسم السياسات التنموية.

وتشير هذه الدراسة إلى دخول المرأة مجالات عديدة، واتساع مطالبها في ظل التحديات القائمة.

---

(1) الكوتا هي: هدف رقمي يمثل نسبة تمثل حدًا أدنى أو أعلى لوجود فئة معينة ضمن المجموع. الكوتا النسائية في السياسة تضع حدًا أدنى لتمثيل النساء. فنظام الكوتا هو عبارة عن حل للمشكلة التاريخية للمشاركة المتدنية للنساء في الشأن السياسي، نتيجة عوامل تتعلق بالتقاليد، وأخرى ترتبط بعوامل اجتماعية وثقافية وغيرها من العوامل. انظر: مهناز أفخمى، التوصل إلى اتخاذ المبادرة السياسية للنساء، ص 132.

3-بحث بعنوان " عمل المرأة في ضوء الشريعة الإسلامية " ، تأليف محمود يوسف الشويكي قدّم في " مؤتمر التشريع الإسلامي ومتطلبات الواقع " والذي عقد بكلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية في غزة في الفترة: (13-14/3/2006م).

ومن خلال البحث توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1-إنّ مشكلة عمل المرأة، ومن له حقّ في راتبها مشكلة حقيقية، وليست افتراضية، وهذه المشكلة عالمية وليست محلية.

2-إنّ نفقة الزوجة واجبة على الزوج في اليسر والعسر، وكذلك على بنته وأمه إنّ كنّ معسرات.

3-إنّ عمل المرأة مباح، ولكن الإسلام لا يحبّه لما يترتب عليه من نتائج وأثار سيئة.

4-لا يجوز أن نحول بين المرأة، وبين العمل في بعض المهمّات التي تصلح لها، والتي تتفق مع طبيعتها وقدراتها، ولتسد حاجاتها.

5-إنّ تقليص العمالة النسائية يتيح فرصة للشباب للعمل، ما يُقلّل من نسبة البطالة، ويّتيح فرص الزواج، ويحلّ كثيرًا من المشكلات المستعصية.

**منهج الدراسة:**

وقد اعتمدت في إعداد هذه الدراسة على ثلاثة مناهج هي: التاريخي، والوصفي، والتحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة، أهمها:

1-عدم مراعاة الشريعة الإسلامية في بعض المطالب التي تطالب بها الجمعيات النسوية.

2-الاعتماد بشكل كبير على التمويل الخارجي للجمعيات النسوية، وغالبًا ما يكون هذا التمويل مشروط، وعند عدم الالتزام بالشروط يوقف هذا التمويل.

وأوصت الدراسة بضرورة مراعاة الشريعة الإسلامية، وثقافة المجتمع في تقديم الأفكار، والتعديلات التي تطالب بها الجمعيات النسوية.

## الفصل الأول- المنظمات الأهلية؛ تعريفها، ونشأتها وعلاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية

المبحث الأول-المنظمات الأهلية؛ تعريفها ونشأتها.

1-تعريفها لغة واصطلاحًا.

أ-تعريفها لغة.

ب-تعريفها اصطلاحًا.

المبحث الثاني- نشأة المنظمات الأهلية وعواملها.

أ-نشأة المنظمات الأهلية.

ب-عوامل ظهور المنظمات الأهلية.

ج-أهداف المنظمات الأهلية.

د-واقع المنظمات الأهلية في فلسطين.

المبحث الثالث - وزارة المنظمات الأهلية، تعريفها ونشأتها، وتطورها، وأعمالها.

أ- تعريفها.

ب- نشأتها.

ج-وزارة المنظمات الأهلية.

1-تحوّلها إلى هيئة.

2-مكاتبها.

د-أعمال المنظمات الأهلية.

1-أعمال الهيئة.

2-أعمال المكاتب